

Distr.: General
26 April 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بأحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

”قد أصبحت جزءاً لا ينفصل عن المسألة العراقية شأنها كشأن برنامج نزع السلاح والجوانب الإنسانية وعلى قدم المساواة معه، حسب ما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة“.

٤ - بعد مناقشات في المجلس وعملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/1999/100) المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أنشئ فريق معني بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية برئاسة السفير سلسو ل. ن. أمورييم البرازيلي.

٥ - فريق أمورييم يستحق الشناء على وضعه قائمة قيّمة بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووفقاً للتقرير المقدم من ذلك الفريق في شهر آذار/مارس ١٩٩٩ ترد الأحكام المحددة لأوثق قرارات مجلس الأمن صلة بولاية الفريق المعني بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية في القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٦ (١٩٩١).

٦ - وباختصار، فإنه مطلوب من العراق، عملاً بتلك القرارات، أن يقوم بما يلي: (أ) أن يفرج فوراً، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية أو جمعيات الصليب الأحمر أو جمعيات الهلال الأحمر، عن جميع رعايا الكويت والدول الأخرى، وأن يعيد رفات من توفي من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين اعتقلتهم العراق؛ (ب) أن يتخذ

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب المجلس منّي فيه أن أقدم تقريراً كل أربعة أشهر عن امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بإعادة جميع رعايا الكويت والبلدان الأخرى أو رفاتهم إلى أوطانهم فضلاً عن تعيين منسق رفيع المستوى لتلك المسائل.

٢ - وبعد إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية قمت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بتعيين السفير يولي فورونتسوف من الاتحاد الروسي منسقاً رفيع المستوى، عملاً بأحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (الوثيقتان S/2000/112 و 113 المؤرختان ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

ثانياً - خلفية

٣ - مما يذكر أن السفير جاسم محمد بوعلاي، الممثل الدائم للبحرين، قدم إلى مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اقتراحاً بشأن أسرى الحرب الكويتيين والممتلكات والمخفوظات الكويتية. وفي مذكرتها غير الرسمية شددت البحرين، التي كانت حينئذ عضواً في مجلس الأمن، على ضرورة إجراء تقييم لحالة أسرى الحرب الكويتيين والممتلكات والمخفوظات الكويتية، نظراً لأن هذه المسائل

٨ - وسد اعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بفعالية الثغرة الموجودة في القرارين ٦٨٦ و ٦٨٧ (١٩٩١) التي أدت إلى الافتقار إلى إشارة محددة إلى آلية للمساءلة.

٩ - وخلال الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ أولى أعضاء المجلس الاهتمام الواجب إلى المشكلة الإنسانية المتعلقة بالكويتيين المفقودين. وأشاروا في بياناتهم إلى أنه "لا شك أن حل مشكلة المفقودين الكويتيين يسهم في بناء الثقة بين شعوب المنطقة ويساعدنا على تحقيق تقدم مطرد في اتخاذ نهج شامل لإزاء الحالة برمتها" (تونس)؛ وإلى أن "من الأهمية بمكان أن تستأنف حكومة العراق تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية، مثلما أكد المجلس مجدداً في الفرع بء من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) " (ناميبيا)؛ وقيل "تتعاطف مع أسر ما يزيد على ٦٠٠ من الكويتيين ومواطني دول ثالثة مفقودين يتعين الكشف عن مصائرهم والبحث عنهم. بمزيد من الإيجابية، ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها السفير يولي فورونتسوف الذي عيّن مؤخرًا بصفته المنسق الذي أوكلت إليه مهمة حل هذه المسألة التي تحظى بتوافق الآراء الكامل في المجلس. لذلك ندعو العراق إلى الوفاء بالتزاماته في هذا الصدد إلى جانب الوفاء بجميع التزاماته الدولية الأخرى، ومواصلة مشاركته في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية، والتعاون من أجل حل هذه المسائل نهائياً لصالح الإنسانية ولصالح استعادة الحياة الطبيعية في المنطقة" (ماليزيا)؛ وقيل إنه "ينبغي ألا يناقش المجلس مسائل إنسانية بشأن العراق دون أن يذكر حكومة العراق بالتزامها بتيسير إعادة جميع الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى إلى أوطانهم، وفقاً لما جرى النص عليه في الفقرة ١٣ من منطوق القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) " (هولندا)؛ وقيل إن ثمة "بعد غالباً ما ينسى من أبعاد الحالة الإنسانية هو المسألة الهامة المتعلقة بأسرى الحرب والمفقودين في العراق.

ترتيبات من أجل الوصول إلى جميع أسرى الحرب والإفراج عنهم فوراً تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية وإعادة رفات جميع من توفي من أفراد قوات الكويت والدول الأعضاء في التآلف؛ (ج) أن يسدي كل التعاون اللازم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص، وتيسير وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع هؤلاء الأفراد حيثما كانوا موجودين أو معتقلين، وتسهيل قيام لجنة الصليب الأحمر الدولية بالبحث عن رعايا الكويت والدول الأخرى الذين لا يُعرف مصيرهم حتى الآن.

٧ - وأكد فريق أموريوم مجدداً الطابع الإنساني لمسألة أسرى الحرب والأشخاص المفقودين. وأشار إلى أن مصير الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم ومعاناة أسرهم ينبغي أن لا يتأثرا بالاعتبارات السياسية. وأوصى الفريق بأن يراعي في أي إجراء يتقرر في المستقبل في هذا الصدد ما يلي: " (أ) أن الهدف هو كفالة أن يكون مجلس الأمن على علم بالمسألة (وليس إثارة مناقشة سياسية أو التأثير في المعاملة الإنسانية للمسألة)؛ (ب) أن يكون عاملاً حافزاً على التعاون وحثاً إيجابياً على تحقيق تقدم وتفاهم (لذا فإن إحراز تقدم بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية في هذه المسألة الإنسانية يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في عملية بناء الثقة، وأن يفضي إلى تحسن في الجو السياسي العام)؛ (ج) ضرورة عدم المساس بعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية أو تفويض عمل اللجنة الثلاثية^(١). ولذا ينبغي أن يكون الإجراء حقيقياً، وأن يستهدف تعزيز الحوار وبناء الثقة وتحقيق العناية النهائية المتمثلة في إبلاغ الأسر بمصير الأشخاص المفقودين. ويعتمد نجاح هذه العملية مباشرة على تعاون جميع الأطراف المعنيين". (الفقرات ٤٥ و ٤٦ و ٥٠ من التقرير النهائي للفريق).

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة)، والممثلين الدائمين للكويت وكولومبيا (بصفته منسق حركة بلدان عدم الانحياز)، وهولندا (بصفته ممثل لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٦٦١) ومصر. وأجرى مناقشات مع المراقبين الدائمين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وعملا بولايته، اتصل المنسق برئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي المنظمة التي ترأس اللجنة الثلاثية.

١٤ - وقد تصادف حضوره إلى نيويورك مع زيارة الشيخ سالم صباح آل سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الكويت، وهو أيضا رئيس لجنة أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين، لمقر الأمم المتحدة. وقد صاحب نائب رئيس وزراء الكويت أعضاء اللجنة الثلاثية (عدا العراق). وقد أتاح اجتماعي وإياهم في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ فرصة طيبة كي أقدم منسقي رفيع المستوى إلى اللجنة الثلاثية. وقد اجتمع السفير فورونتسوف على حدة مع الشيخ سالم صباح آل سالم الصباح وأعضاء اللجنة في العديد من المناسبات. وقد أكدت لأعضاء اللجنة الثلاثية ضرورة إقامة علاقة فعالة بينهم والمنسق، على أن يتمكن السفير فورونتسوف من العمل بصورة مستقلة وألا يعتبر جزءا من اللجنة.

١٥ - وأثناء اجتماع المنسق والممثل الدائم لكومبوديا، أتيحت له فرصة مناقشة مسألة أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين مع ممثل منظمي المؤتمر الثالث عشر لوزراء حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كرتاخينا. ويجدر بالذكر أنه قد أدرج الحكم التالي في الوثيقة النهائية لذلك المؤتمر:

”نؤكد ضرورة القيام على وجه الاستعجال بحل مشكلة مصير جميع الأسرى/المحتجزين والمفقودين من الكويت وراعايا البلدان الثالثة عن طريق التعاون الجاد والمخلص مع لجنة الصليب

وطوال العقد الماضي وصلت المسألة إلى نقطة خطيرة، وهي تحتاج إلى حل عاجل من أجل التخفيف من المعاناة التي لا توصف التي يقاسيها عدد كبير من العائلات المتضررة لا في الكويت وحدها بل في عدد من البلدان الأخرى“ (بنغلاديش)^(١).

ثالثا - خطة عمل

١٠ - في ٢٧ آذار/مارس ناقشت مع المنسق الرفيع المستوى ولايته وبرنامج عمله. وقلت إنه سيكلف في المرحلة الأولية من جهوده بالسعي لتحديد الحالة الواقعة حيثئذ والمشار إليها في الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والمتعلقة بإعادة رعايا الكويت والبلدان الأخرى إلى أوطانهم، وإقامة اتصالات عمل مع كامل مجموعة الأطراف الذين تناولوا هذه المشكلة.

١١ - وقلت إن توصيات فريق أموري ستؤخذ في الاعتبار أثناء تنفيذ ولاية المنسق. ونظرا لحساسية الموضوع فإنه بدلا من إجراء تحقيقات ينبغي للمنسق تشجيع وتنسيق جهود جميع الأطراف المعنية.

١٢ - وتتمثل الغاية النهائية للمنسق في المساعدة على قفل أكبر عدد ممكن من الملفات. وعدم وجود معلومات عن مصير المفقودين يغذي الشكوك والإحباط للذين من السهل تفهمهما.

رابعا - أنشطة المنسق رفيع المستوى

١٣ - لدى وصول المنسق إلى نيويورك، عقد اجتماعات عديدة في ٢٧-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، مع مختلف ممثلي الأطراف المعنية بالأنشطة التي أسندت إليه ولاية بها. واجتمع مع رئيس مجلس الأمن الذي انتهت فترة ولايته ورئيسه القادم (بنغلاديش وكندا على التوالي)، وممثلي الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن (الاتحاد الروسي، الصين،

أشخاص كويتيين مجهولي المصير ومن ثم تخفيف معاناة أسرهم التي لم يكن لديها أي أبناء عن أحباؤها. ولا يعني البطء في إحراز تقدم المساس بأي حال من الأحوال بالالتزام الإنساني للجنة الصليب الأحمر الدولية. وتمشيا مع إجراءات العمل التي درجت عليها تلك اللجنة، وعلى أساس تفاهم مشترك تم التوصل إليه بين جميع الأطراف، ستواصل تلك اللجنة بذل جهودها والمضي قدما بصورة سرية تفضي إلى تعزيز جو الثقة وروح الحوار.

١٨ - وفي جميع الاتصالات التي أجراها المنسق، تم التركيز بصورة خاصة على أن العمل بشأن التحقق من مصير الأفراد العسكريين والمدنيين المفقودين قد أسند إلى اللجنة الثلاثية، التي أنشئت بموجب وثيقة معنونة "خطة عمل مصممة للتأكد من أماكن أو مصير المفقودين العسكريين والمدنيين"، وهي معروفة باتفاق الرياض. بيد أنه في نهاية عام ١٩٩٨، اتخذ العراق قرارا بعدم مشاركة في عمل اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها^(٣).

١٩ - وقد دفعت حكومة العراق بأنه لا يوجد أي أسير حرب أو محتجز كويتي على أرضها. ومن وجهة نظر العراق، فإن القضية هي قضية أشخاص مفقودين، وليست قضية أسرى حرب. وقد رد العراق على ١٢٦ حالة، على أساس "عملية تذكر" الضباط العراقيين الذين تذكروا أنه كان قد تم إلقاء القبض على ١٢١ من هؤلاء الأشخاص واستجوابهم وإرسالهم إلى مراكز احتجاز في المحافظات الجنوبية. وقد أدت القلاقل التي أعقبت ذلك في جنوب البلد، في أوائل عام ١٩٩١، إلى هروب المحتجزين المعنيين كما يُزعم. ويزعم العراق أن جميع الوثائق التي كان يمكن أن تقدم أساسا للبحث عنهم قد دمرت أو احترقت أو فقدت عند اندلاع أعمال الشغب في المحافظات الجنوبية.

الأحمر الدولية من أجل التوصل إلى حل لهذه القضية بالذات وإعادة ممتلكات حكومة الكويت إليها، بما في ذلك الوثائق الرسمية التي نُقلت من المحفوظات الوطنية والتي استولت عليها العراق. وفي هذا الصدد، نشير إلى تعيين الأمين العام للسيد يولي فورونتسوف بوصفه المنسق رفيع المستوى لمتابعة الإفراج عن الأسرى/المحتجزين من الكويت وبلدان ثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية التي استولت عليها العراق".

١٦ - وفي الفترة من ٣ إلى ١١ نيسان/أبريل، قام المنسق بزيارة مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية في جنيف والكويت والمملكة العربية السعودية ومصر. وفي جنيف، عقد اجتماعات مثمرة مع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، بما في ذلك نائب رئيس تلك اللجنة، والأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، رئيس لجنة أسرى الحرب السعوديين في العراق. وقد اغتنم أيضا زيارته هنا للاجتماع والسفير أمورييم. وقد أشير إلى أنه قد عُهد إلى فريقه بمهمة النظر في معلومات من مصادر متنوعة وترد، بصورة غير رسمية، في ورقة غفل قدمتها العراق بشأن مسألة أسرى الحرب. وقد لفتت السلطات العراقية انتباه الفريق في تلك الورقة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، إلى المعاناة التي تعاني منها أسر المفقودين العراقيين في الكويت الذين ذُكر أن عددهم يزيد عن ١١٠٠ فرد.

١٧ - وما زال أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية قيد الاستعداد لإجراء اتصالات مع جميع الأطراف، وفي هذا الشأن أجروا مشاورات مؤخرا مع السلطات العراقية في بغداد. ونظرا لحياة تلك اللجنة وعدم تحيزها، فهي تنطلق في إجراءاتها على أساس حالات موثقة ولا تشترك في التحقيق. وقد واصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية على الدوام جهودها لأداء ولايتها في جمع المعلومات بشأن ٦٠٥

٢٠ - ويجدر بالإشارة أن مجلس الأمن قد كرر في قراره ١٢٨٤ (١٩٩٩) التزام العراق، واستمرار التزامه بتيسير

٢٣ - وتتسم الزيارات التي تمت لمقري منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية بالأهمية نظرا لمشاركة هاتين المنظمتين الدوليتين منذ أمد بعيد في مسألة أسرى الحرب والمفقودين، ونظرا لخطوط الاتصال القائمة بينهما وبين العراق. وقد دعا المنسق المنظمة والجامعة إلى استخدام نفوذهما لدى الأطراف المعنية من أجل حل مسألة المفقودين في أقرب وقت ممكن. وقد أكد جميع من أجرى السفير فوروتسوف محادثات معهم في القاهرة وجدة له دعمهم وتعاونهم وارتأوا فائدة توسيع نطاق اتصالاتهم مع المنسق.

٢٤ - ولُفت الانتباه أيضا إلى عدد من القرارات والنداءات التي وجهتها منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين. وتقف منظمة المؤتمر الإسلامي على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودها وستقوم، إذا طلب إليها ذلك، بتسمية ممثل خاص لمعالجة الملفات.

٢٥ - وقام ممثلو جامعة الدول العربية بإبلاغ المنسق بأن الجامعة أوصت بشدة بأن يتعاون العراق مع بعثة السفير فوروتسوف التي تتسم بطابع إنساني محض والتي من شأن نجاحها خدمة مصالح كل من الشعبين الكويتي والعراقي. كما وعد كبار المسؤولين السعوديين والمصريين بتقديم مساعدتهم في الترتيب لزيارة المنسق لبغداد لإجراء مناقشات مع السلطات العراقية. ولم يستجب العراق لهذه الجهود حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

٢٦ - وعلم المنسق من الحديث الذي أجراه في مقر جامعة الدول العربية أن الرئيس العراقي أبلغ في أكثر من مناسبة بأن من شأن إحراز تقدم في حل قضية المفقودين الكويتيين أن يحسن من موقف العراق في العالم، وأن يؤدي بوجه خاص إلى تحسين المناخ السياسي بين الدول العربية.

٢١ - وفي الكويت، استُقبل المنسق من جانب الشيخ صباح الأحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والشيخ سالم صباح آل سالم الصباح، نائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع ورئيس اللجنة الكويتية لأسرى الحرب والأشخاص المفقودين، كما عقد اجتماعا أثار العواطف مع حوالي ١٠٠ أسرة من أسر المفقودين وأبلغوه بتظلماتهم. وقد تعاونت السلطات الكويتية على أكمل وجه مع السفير فوروتسوف، الذي لاحظ بصورة خاصة التزام الكويت بالعمل من أجل التوصل إلى ترتيب سلمي لإفصال ملفات المفقودين دون انتقام. وقد أكدت السلطات الكويتية له أنها ما زالت تصر على مواصلة دعم عمل اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية، وإذ ساورتها رغبة شديدة في مساعدة تلك الهيئات على تحقيق أهداف محددة لهما باستخدام كل وسيلة متاحة من أجل تعزيز روح التعاون والثقة بين الأطراف المعنية.

٢٢ - وفي جدة، أجرى المنسق محادثات مع الأمير فيصل آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وأجرى مناقشات مع السيد عز الدين لراكي، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي القاهرة، اجتمع والدكتور عصمت عبد

مدنيين محتجزين أو مفقودين - مأساة إنسانية تستلزم أقصى قدر من الاهتمام من جانب الأطراف المعنية بصورة مباشرة وغير مباشرة. وبعد تسع سنوات من الغموض يواصل أفراد الأسر المحرومة من ذويها السعي إلى إقفال هذه الملفات، فمنهم من لا يعرفون مصير أحبائهم، والنساء المعنيات لا يدرين ما إذا كن زوجات أو أرامل. ومن الأهمية بمكان السعي إلى تحقيق نتائج ملموسة من أجل إعادة المفقودين الذين ما زالوا أحياء إلى الكويت أو استعادة رفات مَنْ قضى منهم نخبه وإرساله إلى ذويهم.

٣٠ - واستناداً إلى التفويض المعطى لهم بموجب اتفاقيات جنيف، تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية جهودها من أجل جمع المعلومات عن أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين. وأنا على قناعة بضرورة استمرار الحوار المستقل بين لجنة الصليب الأحمر الدولية والسلطات العراقية دون انقطاع. وينبغي احترام مبدأ استقلالية اللجنة وسرية عملها.

٣١ - وقد بينت البيانات العديدة التي قدمت في نيويورك وأماكن أخرى عن عمل اللجنة الثلاثية ضرورة استمرار جهودها، لا سيما مع استئناف مشاركة العراق. واللجنة هي الآلية الأنسب لمعالجة قضية الأشخاص المجهولي المصير. والمنسق مستعد للتعاون عن كثب مع اللجنة.

٣٢ - إني أناشد قيادات حركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة بذل الجهود عن طريق جميع القنوات المتاحة من أجل التوصل إلى أسرع تسوية ممكنة لقضية المفقودين الإنسانية. ومن شأن استجابة العراق لقضية المفقودين، بوصفها قضية إنسانية بحتة، أن تكون المحك الذي يقيس المجتمع الدولي به موقف العراق بشأن مشاكل عالقة أخرى. وينبغي التنويه هنا بما تم مؤخراً من إفراج عن الأسرى العراقيين والإيرانيين عقب أكثر من عقد من البحث والتفاوض المكثفين. إن مثل هذا العمل

وفي آذار/مارس ١٩٩٩، اتخذت اللجنة الوزارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية قراراً بإنشاء آلية لمعالجة مشكلة المفقودين.

٢٧ - وتلخيصاً للمناقشات التي أجراها السفير فورونتسوف في نيويورك وجنيف والمنطقة، ينبغي الإشارة إلى أن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الثلاثية ولجنتها التقنية الفرعية في السنوات السابقة أسفرت عن إعادة ٦٠٠٠ أسير حرب كويتي بمشاركة العراق إلى ديارهم عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية وسواها من القنوات. بيد أن عدداً كبيراً من الأفراد لا يزال مجهول المصير (انظر المرفق). وقد قدمت السلطات الكويتية ملفات شخصية موثقة توثيقاً جيداً من شهود عيان ومن سجلات التوقيف العراقية الرسمية بشأن المفقودين من الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة. وسوف تكون لدى المنسق فرصة النظر في بعض هذه الملفات أثناء إقامته في الكويت.

٢٨ - ولم يقدم العراق أي معلومات منذ عام ١٩٩٨. لكنه قدم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية طلبات للتحقق من مصير ومكان وجود ما يزيد على ١٠٠٠ عراقي فقدوا منذ انسحاب القوات العراقية من الكويت. وفي هذا الصدد، أبلغت السلطات الكويتية المنسق بأنه لا يوجد أي أسرى حرب عراقيين على أراضيها باستثناء سجناء من أصل عراقي محكوم عليهم في جرائم القانون العام. والسلطات الكويتية مستعدة للسماح للممثلين من العراق، بمصاحبة موظفين من لجنة الصليب الأحمر الدولية وبحضور مراقبين من المنظمات الدولية، للقيام بعملية بحث وتحديد هوية على أراضي الكويت.

خامساً - ملاحظات

٢٩ - تشكل مسألة الكويتيين وغيرهم من رعايا البلدان الأخرى المجهولي المصير - سواء كانوا أسرى حرب أو

العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في الرياض في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ خطة أنشأت اللجنة الثلاثية. وتألقت اللجنة منذ بدايتها من البلدان المذكورة آنفاً.

- (٢) انظر الوثيقة S/PV.4120، المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠.
- (٣) في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أنشأ أعضاء اللجنة الثلاثية اللجنة الفرعية التقنية من أجل العمل على أساس عملي وتقني، والهدف منها هو: (أ) التعجيل بالبحث عن جميع الأشخاص الذين فُتحت ملفات تحريات لهم؛ (ب) وتيسير تبادل جميع المعلومات اللازمة المتعلقة بملفات تحقيق منفردة؛ (ج) واتخاذ قرارات بشأن أي تدابير متابعة قد تلزم نتيجة للتحقيقات، وتنفيذ هذه التدابير؛ (د) وتعزيز جو الثقة.

يعطي بارقة أمل في إمكان حدوث تطورات مماثلة بشأن الأشخاص الذين فقدوا على إثر حرب الخليج.

٣٣ - ولا تشكل ولاية المنسق سوى جزء من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وهو مستعد للعمل، في سبيل تسهيل العملية الإنسانية المتمثلة في التحقق من مصير المفقودين، ككيان مستقل. وهنا، يتسم التفاهم والمعاملة بالمثل وحسن النية بأهمية حاسمة. ويتطلب نجاحه تعاوناً ودعمًا كاملين من جميع الأطراف المعنية ومن المجتمع الدولي بوجه عام. ومن شأن قيام حوار مثمر بين المنسق والسلطات العراقية أن يشكل تطوراً يبعث على الارتياح.

٣٤ - وقد أعرب العديد من الأشخاص الذين تحدث المنسق معهم عن أملهم في أن تعالج قضية أسرى الحرب والمفقودين في محافل دولية مختلفة. والمنسق مستعد لمواصلة دوره في حث الأطراف على التعاون في إطار آليات قائمة مختلفة، مع مراعاة حقيقة أن تسوية القضايا الإنسانية لا يمكن أن تنتظر تحركاً سياسياً بشأن مسائل عالقة أخرى. ويؤمل في أن يتمكن السفير فورونتسوف الذي بدأ في بذل جهوده، من إحراز نتائج إيجابية.

الحواشي

(١) بعد إعادة الجماعة لأسرى الحرب والمدنيين والمدنيين المعتقلين وللتيقن من مصير المدنيين والأفراد العسكريين المفقودين وقّع ممثلو فرنسا والعراق والكويت والمملكة

المرفق

الأشخاص المجهولي المصير

حُدّد تاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ مهلة قصوى لتقديم نماذج الطلبات الرسمية أو ملفات الأشخاص المجهولي المصير من جانب الطرفين للنظر فيها ضمن إطار اللجنة الثلاثية. وقد تقرر معالجة جميع نماذج الطلبات الرسمية الواردة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية بحلول ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ضمن المرحلة الأولى. أما تلك الواردة بين ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ فتعالج في المرحلة الثانية.

وقد أحال العراق عددا من ملفات الأشخاص المجهولي المصير إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. لذا، تجري معالجة هذه الملفات خارج إطار اللجنة الثلاثية، استنادا إلى ولاية لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن المفقودين.

وفيما يلي الأرقام الحالية للحالات المعالجة ضمن عملية اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية الفنية:

(أ) المرحلة الأولى ملفات الأشخاص المجهولي المصير:

- ٥٩٨ قدمتها الكويت (بما في ذلك ٧ ملفات لمواطنين سعوديين)؛
- ١٧ قدمتها المملكة العربية السعودية؛
- ١٠٢ قدمتها العراق.

(ب) المرحلة الثانية ملفات الأشخاص المجهولي المصير:

- ١٠ قدمتها الكويت؛
- ٦٨٧ قدمتها العراق، من بينها ٤٤٦ أحالتها لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أحد أطراف التحقيق. أما الـ ٢٤١ المتبقية فسوف تحيلها لجنة الصليب الأحمر الدولية حال تمكن السلطات العراقية من تقديم معلومات إضافية بشأن الملفات.